الراصد

شؤون عربية

2016/06/16م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

بلومبيرغ: عقوبات مالية قاسية تهدد وجود حزب الله..... 3

حزب الأخوان في الأردن يباشر الإستعداد للإنتخابات والملامح الأولية لقوائم الترشيح تتضمن المشاركة في ثمانية دوائر في عمان والزرقاء ودائرتين في الشمال وواحدة فقط في الجنوب والهدف كتلة برلمانية صلبة لكن لا تقلق السلطات 4

الأمم المتحدة ترفض كشف مصادرها في تقرير انتقد التحالف العربي..... 5

قرقاش يلمح لانتهاء مهمة الإمارات العسكرية باليمن.. ماذا بعد؟..... 5

خيبة اليسار الممانع..... 6

«الشرعية البرلمانية» بعد أن عزّت «شرعية الشارع»..... 7

هل أراد مرسي فعلاً التفرد في الحكم؟..... 8

عندما تصبح واشنطن الخصم والحكم..... 10

البرلمان العربي: فوز (إسرائيل) بمنصب أممي "عار"..... 12

تفاصيل اللقاء بين الملك عبدالله الثاني والرئيس عباس 13

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

بلومبيرغ: عقوبات مالية قاسية تهدد وجود حزب الله

ترجمة منال حميد - الخليج أونلاين 16\6\2016

يبدو أن العقوبات المالية القاسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على حزب الله اللبناني، الحليف الوثيق لإيران، قد تؤدي إلى انهيار مؤسسة الحزب المالية، خاصة في ظل الحالة الاقتصادية الصعبة التي تعيشها إيران رغم خروجها المبكر من طائلة العقوبات الدولية، بحسب صحيفة بلومبيرغ الاقتصادية.

وتشير الصحيفة إلى أنه إلى جانب الخسائر البشرية التي يمنى بها الحزب بشكل يومي في سوريا، فإن صدور قانون الولايات المتحدة الأمريكية، في ديسمبر/كانون الأول الماضي، بمنع المصارف من التعامل مع الحزب، ضرب شبكته الواسعة من المؤسسات الاجتماعية في لبنان بطريقة لم يسبق لها مثيل.

التشريع الأمريكي يهدف إلى منع حزب الله من جني أي فوائد مالية عقب الاتفاق النووي مع إيران في العام الماضي، حيث تم إغلاق حسابات مستشفيات وشركات ووسائل إعلام وجمعيات خيرية وأشخاص تابعين لحزب الله، وهي في النهاية تعتبر جزءاً من الشعبية التي حققها الحزب بين أنصاره، كما أنها جزء من التمويل لحملته العسكرية في سوريا لدعم نظام الرئيس بشار الأسد، فالرواتب التي تدفع لمقاتلي الحزب بسوريا بدأت تتأثر.

يقول بلال صعب، زميل باحث في المجلس الأطلسي بواشنطن، إن هذه هي الفترة الأكثر صعوبة بالنسبة لحزب الله منذ نشأته، لقد انتقل الحزب من محوره المحلي إلى الإقليمي، ونتائج ذلك على الحزب كبيرة، "فهل يمكنه البقاء رغم ما فرض عليه من عقوبات؟".

العقوبات الأمريكية على الحزب والتي دخلت حيز التنفيذ من قبل مصرف لبنان في الشهر الماضي، أدت إلى خلافات كبيرة بين محافظ البنك، رياض سلامة، وحزب الله، حيث أغلق سلامة بموجب قانون العقوبات الأمريكية قرابة 100 حساب تابعة لحزب الله، الأمر الذي اعتبره الحزب موقفاً غامضاً ومشبوهاً من قبل سلامة، معلناً رفضه لمثل هذه الإجراءات.

التوتر بين الحزب والمصارف اللبنانية التي بدأت تطبيق العقوبات، وصل ذروته بانفجار عبوة ناسفة قرب بنك لبنان والمهجر الذي يعتبر واحداً من أكبر المصارف المقرضة في البلاد، وهو ما اعتبره مراقبون رسالة من الحزب لبقية المصارف اللبنانية، الأمر الذي رفضه ممثل حزب الله في مجلس النواب، حسن فضل الله.

ادم جيه زوبين، وكيل شؤون الإرهاب في وزارة الخزانة المالية الأمريكية، قال في إفادته أمام الكونغرس، في 25 مايو/أيار الماضي: إنه "ما زال هناك المزيد من الأدوات لتدمير الشبكة المالية التابعة لحزب الله"، مبيناً أن الحزب في أسوأ حالة مالية له منذ عقود، وأن أمريكا تعمل إلى جانب شركائها الدوليين لتضييق الخناق على الحزب.

ويستثمر الحزب عبر شبكة من المؤسسات الاجتماعية والصحية مبالغ كبيرة من المال؛ فهو يملك ويدير ثلاثة مستشفيات فضلاً عن 12 مركزاً صحياً و20 مستوصفاً، وذلك في دراسة نشرت عن الحزب عام 2009.

الحزب قرر مؤخراً دفع رواتب العاملين لدى مؤسساته نقداً، بعد أن بدأت المصارف ترفض التعامل مع الموظفين العاملين في مؤسسات الحزب بعد إغلاقها كل الحسابات التابعة لمؤسساته.

قانون العقوبات الأمريكي على حزب الله، أثار مخاوف في بيروت من احتمالية تأثيره على القطاع المصرفي في البلاد، حيث ذهبت وفود لبنانية نيابية ومصرفية إلى واشنطن؛ لإجراء محادثات مع مسؤولين أمريكيين في وقت سابق من هذا العام، كما زار وزير الخزانة الأمريكي، دانيال جلاسر، لبنان الشهر الماضي.

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

قاعدة الحزب الشعبية في لبنان ستتاثر حتماً من جراء هذا القرار، وهو ما يرى المحاسب محمد بزي أنه يمثل فشلاً لسياسة الحزب.

وبحسب جوناثان سكانزير، محلل تمويل الإرهاب السابق في وزارة الخزانة الأمريكية، فإن القانون الأخير لن يؤدي إلى زوال الحزب، إلا أنه سيجعل من الصعب على الحزب العمل بالوتيرة نفسها، مبيناً أن الحزب سوف يعاني حتى مع سكانه الشيعة، حاضنته الخاصة.

حزب الأخوان في الأردن يباشر الإستعداد للإنتخابات والملامح الأولية لقوائم الترشيح تتضمن المشاركة في ثمانية دوائر في عمان والزرقاء ودائرتين في الشمال وواحدة فقط في الجنوب والهدف كتلة برلمانية صلبة لكن لا تقلق السلطات

رأي اليوم- عمان- جهاد حسني 16\6\2016

توقعت مصادر في حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني ان يتقدم الحزب عشية الإنتخابات بقوائم ترشيح في اربعة دوائر إنتخابية رئيسية في العاصمة عمان واربعة أخرى في محافظة الزرقاء وبدائرتين إنتخابيتين في شمال المملكة وبواحدة فقط في جنوب المملكة.

وحصلت رأي اليوم على التقدير الأولي للجنة المختصة بالتحضير لقوائم الإنتخاب الخاصة بحزب الجبهة التابع للأخوان المسلمين .

وتشير التقديرات الأولية لإن الحزب إنتهى تقريبا من وضع اللمسات الأولية على أسماء الشركاء الذين سيترشحون بمعية رموز الجبهة في العديد من الدوائر الإنتخابية .

ويبدو ان حصة العاصمة من ترشيحات التيار الإسلامي ستصل إلى التقدم بقوائم في اربعة دوائر إنتخابية على الأقل هي الأولى والثانية والرابعة والخامسة في عمان على ان يدعم الحزب "مرشح صديق" في الدائرة الثالثة.

وتتحدث أوساط الحزب عن اربعة قوائم ايضا يمكن ان ترشح في مدينة الزرقاء التي تعتبر من معاقل الأخوان المسلمين .

ويبدو ان الحزب يستعد للترشيح بقائمة واحدة في مدينة جرش شمالي البلاد وبأخرى في مدينة إربد بالرغم من قدرة الصوت الإسلامي على الفوز بمقعدين في إربد .

ومن المرجح ان تكون مدينة العقبة في الجنوب هي الموقع الأفضل للتيار الإسلامي للتقدم بقائمة واحدة.

كل هذه الحسابات أولية وليست نهائية وتمثل الحد الأدنى المحتمل على اساس الترشح بدون السعي لكتلة عريضة في البرلمان.

وكان الأمين العام للحزب الشيخ محمد زيود قد اعلن الأسبوع الماضي نية الحزب للمشاركة في الإنتخابات العامة مما ينهي مرحلة مقاطعة الإنتخابات خصوصا وان القانون الحالي يعتبر مناسبا وتغييره كان من شروط الإسلاميين للمشاركة.

وإستفتى الحزب قواعده الإنتخابية قبل الإنتخابات وعلمت راي اليوم بان نتيجة الإستفتاء تجاوزت التصويت لصالح المشاركة بنسبة تقترب من 65 % .

في غضون ذلك حددت الهيئة المستقلة للإنتخابات يوم التسجيل للمرشحين وقوائمهم الإنتخابية في السادس عشر من شهر آب المقبل وستصدر لاحقا لوائح تعليمات شروط التسجيل.

الأمم المتحدة ترفض كشف مصادرها في تقرير انتقد التحالف العربي

واشنطن - الخليج أونلاين 16\6\2016

أعلن المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوغريك، أن منظمته لن تمد السعودية بمصادر المعلومات التي قادت إلى إدراج دول التحالف العربي بقيادة المملكة، لفترة وجيزة، على قائمة انتهاكات الأطفال باليمن.

وقال دوغريك في مؤتمر صحفي بمقر المنظمة الدولية في نيويورك، الأربعاء: "نحن لن نمد السعودية بمصادر معلوماتنا الواردة في التقرير، وعلينا حماية من أمدونا بتلك المعلومات، خاصة وأنهم في منطقة صراع".

لكن دوغريك أوضح أن مكتب الأمين العام سيرد على طلب الرياض "بشكل أو بآخر"، مكرراً تأكيد عدم تزويد السعودية بمصادر المعلومات الواردة بالتقرير الأممي.

والأسبوع الماضي بعث مندوب السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله المعلمي، برسالة إلى بان كي مون طلب فيها الكشف عن مصادر المعلومات التي قادت (الجزائرية) ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة، لإدراج التحالف لفترة وجيزة في قائمة سوداء، بتهمة انتهاك حقوق الأطفال في اليمن.

وانتقد الأمين العام للأمم المتحدة، الخميس الماضي، حذف التحالف من قائمة انتهاكات الأطفال باليمن، ملمحاً إلى تلقيه تهديدات بسحب المخصصات المالية في العديد من برامج الأمم المتحدة الإنسانية وتلك المتعلقة بشؤون الطفولة، وهو ما نفته الرياض.

وقال كي مون في تصريحات للصحفيين بمقر المنظمة الدولية في نيويورك: "وصلتني ردود فعل عنيفة على قراري حذف أسماء دول التحالف بقيادة السعودية مؤقتاً من مرفق أحدث تقرير لي عن الأطفال والصراع المسلح. لقد كان ذلك واحداً من أكثر القرارات الصعبة والمؤلمة التي اضطررت إلى اتخاذها. فالتقرير يصف أهوالاً لا ينبغي أبداً للأطفال أن يعايشوها".

وتابع: "من غير المقبول للدول الأعضاء ممارسة ضغوط لا داعي لها. إن أعمال المراقبة والفحص هي جزء طبيعي وضروري لعمل الأمم المتحدة، وإنني أدعم بقوة كل ما ورد في التقرير".

ورداً على ذلك، قالت السعودية على لسان مندوبها في الأمم المتحدة: "نحن لم نوجه أية تهديدات للأمين العام ولم نقم بإرهابه. لقد قلنا له إن الطريقة التي تم بها وضع اسم السعودية على تلك القائمة طريقة خاطئة وغير مقبولة بالنسبة لنا، ويجب حذف اسمها. لكننا لم نهدده ولم نخفه ولم نقل له إننا سنقطع علاقتنا بالأمم المتحدة؛ لأننا نعتبر أن هذه المنظمة الدولية هي منظمتنا، كما أن هذا ليس أسلوب ولا طريقة السعودية أبداً".

قرقاش يلمح لانتهاء مهمة الإمارات العسكرية باليمن.. ماذا بعد؟

دبي – وكالات عربي21 16\6\2016

اعتبر وزير دولة الإمارات للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، أن "الحرب عمليا في اليمن انتهت لصالح جنودنا"، وذلك في تلميح منه إلى انتهاء مهمة الجنود الإماراتيين في اليمن.

قرقاش، وخلال إلقائه كلمة في محاضرة بعنوان "الإمارات والتحالف وأزمة اليمن: القرار الضرورة"، أكد على مشاركة بلده بصنع القرار السياسي في اليمن مستقبلا.

وتابع: "نرصد الترتيبات السياسية، ودورنا الأساسي حاليا تمكين اليمنيين في المناطق المحررة".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

واعتبر قرقاش أن مشاركة الإمارات في عاصفة الحزم جاءت لأهداف رئيسية ثلاثة، هي: "العودة إلى المسار السياسي، وعودة الشرعية، والرد على التدخل الإيراني".

وأضاف: "الأداء السياسي والعسكري للإمارات فاجأ المراقبين، والذي كان السند الأساس للسعودية والتحالف في هذا الامتحان العسير".

ومرّت مشاركة الإمارات في عاصفة الحزم، خلال عام وعدة شهور، بعدة مراحل، ذهب مراقبون في بعض تلك المراحل للقول إن "الإمارات لديها مشروع مختلف تماما عن دول التحالف".

واعتبر مراقبون أن "الإمارات سعت منذ اللحظة الأولى لمشاركتها في حرب اليمن إلى تشكيل منطقة نفوذ لها، إلا أن تلك الأماني تلاشت؛ بسبب تعقيد الأوضاع، وذهاب الطرفين المتحاربين للتفاوض في الكويت".

خيبة اليسار الممانع

سلامة كيلة — العربي الجديد — 2016\6\16

حين وصلنا إلى سورية، بعد امتداد الثورة من تونس، أصبح الموقف من النظام أساس تحديد المواقف، والماهيات من اليسار الممانع عربياً وعالمياً. بالتالي، أصبح تصنيف القوى والأشخاص انطلاقاً من موقفهم من هذا النظام: مع أو ضد. مع النظام أو ضده، بالتالي، مع أميركا والسعودية وقطر. حيث كان المنظور الذي يحكم هؤلاء يقسم العالم إلى "ديار إسلام أو ديار حرب"، أي مع النظام أو مع أميركا وأتباعها. وهو منظور لم يكن بحاجة إلى فهم الآخر، ومعرفة مجمل رؤيته، بل كان يضع "الأساس" الذي يقسم العالم إلى ديار خير وديار شر. بالضبط، لأن العالم هكذا وفق هؤلاء، فلا ثالث بينهما، فهو خير أو شر.

لهذا، يصنفني هذا اليسار بأنني مع أميركا والسعودية وقطر، وأيضاً مع "داعش" وجبهة النصرة. ومن الطبيعي أن أكون كذلك وفقهم، ما دمت ضد النظام السوري، بغض النظر عن كل ما كتبت وأكتب عن أميركا والسعودية وقطر، وعن "داعش" وجبهة النصرة والقاعدة والإسلام السياسي (كانوا حلفاء له عكس موقفي). ويبدو أنهم يغيّرون مواقفهم بسهولة شديدة، يعتقدون أن الآخرين مثلهم يفعلون كذلك، وأن عقل الآخرين هو نفسه الذي يحكمهم، والذي يتسم بالشكلية والسطحية (وبالمصطلح الفلسفي، بسيادة المنطق الصوري).

ما أنطلق منه، بعكس هؤلاء، هو التحليل الاقتصادي الطبقي الذي هو أسّ الماركسية التي أعتنقها. مقابل "التحليل" المنطلق من العلاقة، وليس من الوجود، ليكون "تحليلاً" سياسياً بالمعنى السطحي للسياسة. وأضع كلمة تحليل بين مزدوجين بالضبط، لأنه ليس لدى هؤلاء تحليل، بل "أحكام قيمة" (وبالأساس شتائم تشير إلى العجز عن التحليل والفهم، وتغني عن المعرفة). لهذا، أرى النظام السوري ممثلاً لفئة رأسمالية مافياوية هم رجال الأعمال الجدد والبورجوازية التجارية التقليدية متّحدين. وهو المنظور نفسه الذي أرى فيه كل النظم العربية، فالسعودية تمثل سلطة عائلية تنهب النفط، وكذا دول الخليج. وأيضاً مصر التي يهيمن فيها "رجال الأعمال" الذين نهبوا الاقتصاد عبر العلاقة مع السلطة. وأيضاً تونس والمغرب. وبالتالي، لا يختلف موقفي هنا عن هناك، ومن هذا التحليل، أحدّد أدوارها لا كما يشاع في الإعلام. وهذا ما جعلني أكتب مع بدء الثورات العربية: النظم العربية كلها يجب أن ترحل.

فليس الموقف المعلن من "الشعب السوري" (كما يحبّ "الأصدقاء" القول) هو ما يحدّد الموقف، ولا رفضي النظام السوري هو الذي يفرض "التحالف" مع خصومه، فهذه "نظريةٌ" سخيفة، لا تدخل في قناعاتي، حيث أنطلق من أن هناك صراعاً موضوعياً لستُ معنياً بالوقوف مع طرفٍ فيه ضد آخر. بالضبط، لأن تحليلي الطبقي للنظم هو ما يحدّد موقفي.

هناك رأسماليات تتصارع من أجل الكسب والسيطرة، ليس من الممكن أن يكون الماركسي مع طرفٍ فيها ضد آخر، وإلا خرج من الماركسية وبات ملحقاً بهذا أو ذاك. النظم في البلدان العربية تمثّل سلطةً رأسمالية مافياوية، ومرتبطة بالرأسمال الإمبريالي، وتعمل في المجالات التي يسمح بها، والتي تدرّ الربح من دون مغامرة.

ومن منطلق التحليل الطبقي نفسه، أطرح تجاوز الرأسمالية، وهذا يعني أنني في صراعٍ معها، ومعنيّ بتطوير القوى التي تفرض تجاوزها. ولا شك في أن ارتباط الرأسماليات المحلية بالطغم الإمبريالية يفرض الصدام مع تلك الإمبريالية. الإمبريالية الأميركية التي أرادت "حكم العالم"، وفرضت الأزمة المالية عليها التراجع، والإمبرياليات الأخرى، بما في ذلك الجديدة: روسيا والصين. حيث إن التنافس بينها هو على السيطرة والاستحواذ على الأسواق، وليس على "دعم قضايا الشعوب"، كما كانت تفعل البلدان الاشتراكية، فقد فتح "ضعف أميركا" على ميلٍ إلى نشوء عالم متعدّد الأقطاب، وعلى دخول إمبرياليات منافسة، وبالتالي، فهي تتصارع من أجل السيطرة والنهب. ولا يوصل التنافس، هنا، إلى حدّ الصراع، بل يفرض تحسين شروط التسويات.

بمعنى أنني ضد كل النظم، وكل الإمبرياليات، واليسار الممانع يقف مع طرفٍ ضد آخر، وسيكتشف أنه مع إمبرياليات تتنافس، ولا تتصارع.

«الشرعية البرلمانية» بعد أن عزّت «شرعية الشارع»

عريب الرنتاوي الدستور 2016\6\16

لست سنوات خلت، خلا البرلمان من ممثلي جماعة الإخوان والمسلمين وحزبها السياسي ... هذه فترة قصيرة بعمر الزمن، بيد أنها طويلة جداً بحساب التطورات الجذرية المتلاحقة التي ضربت المنطقة بمجملها، وأهمها على الإطلاق، قصة صعود وهبوط الإسلام السياسي عموماً، والإخواني على نحو خاص.

لم يمض وقت طويل على انتخابات 2010، حتى اندلعت ثورات الربيع العربي وانتفاضاته، يومها لم يشعر "الإخوان" بأي فارق بين المقاطعة والمشاركة، انتقلوا إلى الشارع، وراهنوا على "شرعيتهم الشعبية" الآخذ بالاتساع بقوة زخم إقليمي منقطع النظير، تمثل في وصول إلى الجماعات الشقيقة في مصر وتونس والمغرب للسلطة على "بساط الربيع"، وقبلها كانت حماس وصلت السلطة في غزة، وإخوان العراق مثلوا "سنته العرب" في العملية السياسية، أو معظمهم على الأقل.

لكن الأمر بدأ يصبح مختلفاً تماماً بعد مقاطعة انتخابات 2013 بوقت ليس بعيد ... آخذ المنحى البياني لصعود الجماعات الإسلامية في العالم العربي بالهبوط، واشتدت حملات "شيطنة" الإخوان المسلمين في عديد من الدول العربية، وصولاً إلى "قواعدهم الخلفية" في بريطانيا والولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى ... واشتدت حملات "نزع الغطاء" أو بالأحرى "نزع الشرعية" عن الجماعة في الأردن ... انحسر الربيع العربي وهدأت الشوارع وأفلت نجوم الحراكات الشبابية والشعبية في الأردن.

في مناخات كهذه، لم يعد الرهان على "الشرعية الشعبية" أو "شرعية الشارع" أمراً ممكنا، بل بات خياراً مكلفاً جداً، وكلفته مرشحة للتصاعد كل يوم، مع تبدل أولويات الأردنيين، لصالح الأمن والاستقرار على حساب الحرية والديمقراطية والحقوق، والاقتصاد على حساب السياسة ... لم يبق للجماعة سوى أن تعود للبحث عن شرعيات أخرى، تخرجها من موسم الانحسار والانكماش، بأقل قدر من الخسائر، حتى لا نقول للحفاظ على الرأس وتفادي خيارات الحظر والادراج في القوائم السوداء كما هو حالها في عدة بلدان عربية.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

في هذا السياق، يمكن أن نفهم حصول قرار المشاركة في الانتخابات على تأييد ثلاثة أرباع أعضاء مجلس شورى الجماعة ... وهو القرار الذي جاء متناغماً على ما يبدو، مع نتائج الاستفتاء الداخلي الذي أجرته الجماعة لقواعدها وكوادها بهذا الخصوص ... وهو أمرٌ ينم عن إدراك أفضل لخطورة المرحلة التي تمر بها الجماعة في الأردن والمنطقة من جهة، واستدارك متأخر لما يمكن تداركه من تداعيات "القطيعة" بين النظام السياسي والجماعة الإسلامية.

أما وقد آلت الأمور إلى ما آلت إليها داخل الجماعة، فإن السؤال الذي يطرح نفسها بإلحاح هو: هل ترغب "الدولة" حقاً بمشاركة الجماعة ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات المقبلة، وهل تريد أن ترى ممثليها تحت قبة البرلمان الثامن عشر؟

رسمياً، لن تجيب الحكومة والناطقون باسمها بغير ما عهدنها من تصريحات ومواقف تتحدث عن "سيادة القانون" و"عدم الاستهداف" وغير ذلك ... أما عملياً، فلدى الحكومة وسائل عديدة أخرى، تجعل من قرار المشاركة "انتحاراً سياسياً" لا تقل خطورته وتداعياته عن قرار المقاطعة، ذلك إن هي أرادت

بيد أنني أظن، وليس كل الظن إثم، أن الحكومة ليست بوارد قطع الطريق على مشاركة الحزب في الانتخابات والوصول إلى قبة البرلمان، سيما بعد أن ضمنت "بالقانون" عدم حصوله على كتلة برلمانية وازنة ... فقد تكون المشاركة المضبوطة و"المحسوبة" خياراً أفضل من خيار دفع الجماعة للمقاطعة والمقامرة بتلقي الاتهامات بتنظيم انتخابات "غير مكتملة النصاب والمقاييس والمواصفات".

ربما هنا، وهنا بالذات، تلتقي مصلحة الجماعة بالمشاركة مع مصلحة الحكومة بإنجاح الاستحقاق الانتخابي، وهي من المرات القليلة التي تلتقي فيها مصالح الفريقان عند نقطة واحدة، حتى لا نقول من المرات النادرة، الأمر الذي يدفع على الاعتقاد بأننا قد نكون أمام موسم انتخابي ساخن نسبياً، وموعدنا في العشرين من أيلول/ سبتمبر المقبل.

هل أراد مرسي فعلاً التفرد في الحكم؟

د. بشير موسى نافع — القدس العربي — 2016\6\16

ثار الجدل من جديد خلال الأيام القليلة الماضية حول فترة حكم الرئيس د. محمد مرسي، وما إن كان سعيه، وسعي الإخوان المسلمين، التفرد في الحكم، لعب دوراً في إطاحته وقطع مسيرة التحول الديمقراطي في مصر. ما يدور حوله النقاش هذه المرة يتعلق برفض مرسي اقتراحاً من شخصيات مصرية مقربة منه، وضغوطاً من المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل والرئيس الأمريكي أوباما، بتكليف د. محمد البرادعي أو السيد عمرو موسى تشكيل حكومة بديلة لحكومة د. هشام قنديل، وذلك عقب النهاية القلقة لأزمة الإعلان الدستوري في تشرين الثاني/نوفمبر . كانون الأول/ديسمبر 2012 وتشكيل جبهة الإنقاذ المعارضة لحكم مرسي. ولأن كلاً من البرادعي وموسى من الزعامات البارزة لجبهة الإنقاذ، فقد استبطن المقترح، كما يبدو، دعوة الجبهة إلى المشاركة في الحكم. رفض مرسي المتكرر للمقترح، وما واكبه من ضغوط خارجية، ينظر إليه، الآن، باعتباره دليلاً على سياسة التفرد التي اتبعها، وأدت، بالتالي، إلى تفاقم الصراع السياسي في البلاد، ومن ثم انقلاب 3 تموز/يوليو 2013.

تعود الرواية التي تقول بوجود مقترح مصري بتكليف البرادعي أو موسى، بمعزل عن الضغط الألمانية والأمريكية، إلى المهندس أبو العلا ماضي، زعيم حزب الوسط. وهذه رواية لا يوجد أي مبرر للشك فيها. ولكن هناك أيضاً من الشخصيات المصرية السياسية من غير الإخوان، المعروفة بقربها من مرسي آنذاك، من تقدم بالاقتراح نفسه في نيسان/ابريل 2013، وسمع مبررات الرئيس للرفض. وهذا ما سأعود إليه بعد قليل. المهم، أن سياق الأحداث يكشف عن أن ماضي أقتنع، على الأرجح، بدوافع مرسي لرفض المقترح، لأن العلاقات بين رئيس حزب الوسط ورئيس الجمهورية لم تفتر خلال الشهور الستة الأولى من

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

،2013 بل ازدادت وثوقاً. أما الضغوط الأجنبية، فالمؤكد أنها تمحورت حول تكليف البرادعي، وليس موسى، برئاسة الحكومة. وفي مناسبة واحدة على الأقل، عندما قابل وزير الخارجية الأمريكي الجديد، جون كيري، الرئيس المصري في مكتب الأخير، الأحد 3 مارس/ آذار، قال مرسي أنه لا يعتقد بصلاحية البرادعي لرئاسة الحكومة ولا يثق بولائه، من جهة، وقدرته على مواجهة الضغوط، من جهة أخرى؛ وأنه بالتالي لن يغامر بمصير البلاد مقابل مكاسب سياسية مؤقتة.

حكم مرسي البلاد عاماً واحداً، بداية من 30 حزيران/يونيو 2012؛ وحكم بصفته رئيساً كامل الصلاحيات منذ الإطاحة بسلطة المجلس العسكري في آب/أغسطس 2012. كلف مرسي المهندس هشام قنديل، وزير الري في حكومة الجنزوري، التي نظر إليها منذ تولي مرسي مهامه باعتبارها حكومة تصريف أعمال، بتشكيل حكومة جديدة. لم يكن قنديل، الذي تسلم وزارة الري منذ حكومة شرف السابقة على حكومة الجنزوري، من الإخوان المسلمين، ولم يتجاوز عدد الوزراء من خلفية إخوانية في حكومته الأولى أكثر من أربعة وزراء. دعيت أحزاب أخرى لتقديم مرشحيها للحكومة، وقد وافق بعضها ورفض الآخر. وانتهى قنديل إلى تشكيل حكومة أغلبها من التكنوقراط، على عادة حكومات الجمهورية، سيما منذ تولي السادات للرئاسة. كما اتبع مرسي ورئيس حكومته التقاليد المصرية في اختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية من داخل المؤسسات العسكرية والشرطية والدبلوماسية. في 3 مايو/ أيار 2013، وبعد أن أخفقت محاولات مرسي تحقيق توافق سياسي، وتشكيل حكومة إئتلافية (وهو ما سيأتي ذكره)، قام قنديل بتعديل في حكومته. لم يتجاوز عدد الوزراء الإخوان في الحكومة الجديدة، التي أدارت شؤون البلاد حتى انقلاب يوليو/ تموز، التسعة وزراء؛ وبذلك بلغ مجموع الوزراء من خلفيات إسلامية الثلاثة أو أربعة عشر وزيراً، من مجلس الوزراء المكون من ستة وثلاثين وزيراً. وفي 16 حزيران/يونيو، أي قبل الانقلاب بما يقارب الأسبوعين، أصدر الرئيس قائمة المحافظين الجدد، التي ضمت عشرة من الإخوان، واثنين من حزبين آخرين، من مجموع الثماني وعشرين محافظاً. وكان مرسي، وكما فعل في التعديل الوزاري، قد طلب من الأحزاب تقديم مرشحيها لحركة المحافظين، ولكن حزبين فقط وافقا على التعاون مع الرئيس.

قبل التعديل الوزاري الأخير بأسابيع قليلة، وفي 12 نيسان/ابريل 2013، تلقى د. أيمن نور، الشخصية الليبرالية البارزة والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية في مواجهة حسني مبارك، اتصالاً من مكتب الرئيس (وهذا ما ذكره د. أيمن نور لي في مناسبتين، لم تختلف فيهما روايته إلا بمزيد من التفاصيل في المناسبة الثانية). كان نور أحد مؤسسي جبهة الإنقاذ، ولكنه ترك الجبهة في 6 ديسمبر/ كانون أول، بعد أن تم التوافق على إلغاء إعلان نوفمبر/ تشرين ثاني 2012 الدستوري، وإصدار إعلان جديد. ولكن نور حافظ على علاقات ودية بزملائه في قيادة الجبهة، البرادعي وموسى وحمدين صباحي وسيد بدوي. قابل نور الرئيس مرسي في اليوم التالي، 13 نيسان/ابريل، حيث دار الحديث حول أوضاع البلاد السياسية. اقترح نور على مرسي تكليف موسى أو البرادعي بتشكيل حكومة جديدة. لم يحبذ مرسي أياً منهما، البرادعي لأنه لا يثق بقدراته، وموسى لأنه اعتقد أن تكليفه سيولد عاصفة سياسية جديدة، باعتباره أحد شخصيات النظام القديم. ولكن مرسي بادر إلى تكليف نور نفسه بتشكيل الحكومة. اعترض نور في البداية على أن الزمن المتبقي للانتخابات البرلمانية بات قصيراً، وربما لم تعد هناك حاجة لحكومة جديدة، ولكن مرسي أكد لنور بأنه سيحافظ على رئاسة الحكومة بعد الانتخابات في حال فازت كتلة الأحزاب المؤيدة للرئيس. وعندما قال نور أن حزبه لن يستطيع تحمل أعباء الحكومة، وأنه سيعمل على تشكيل حكومة إئتلافية، وافق الرئيس فوراً؛ بل وأكد أنه لن يفرض على نور أية قائمة من الوزراء الإخوان ولن يتدخل في اختياره للوزراء.

بادر نور مباشرة في الاتصال بزملائه السابقين في جبهة الإنقاذ، يدعوهم للمشاركة في حكومة إئتلافية. ولكن، وبالرغم من الاستجابات المحدودة والحذرة في اليوم الأول، فقد أدى تسرب خبر تشكيله حكومة جديدة في اليوم التالي إلى تعثر جهوده لتشكيل الحكومة المنشودة. في 15 نيسان/ابريل، عادة نور إلى الرئيس معلناً اعتذاره عن المهمة التي كلف بها.

Center for Gaza Studies & Strategies
مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات

في كل هذه المنعطفات، وطوال العام من رئاسته القصيرة، لم يحاول مرسي، بأي صورة من الصور، زراعة عناصر إخوانية، أو إسلامية، في جهاز الدولة، الجسم البيروقراطي للدولة. وكما يقول مقربون منه، لم يكن لديه أي مشروع أو نوايا لذلك. خلال الشهور التالية على إطاحته، غادر إخوان، أو إسلاميون آخرون، مواقعهم في جهاز الدولة، أو فصلوا، أو اعتقلوا، أو قتلوا، بمن ذلك أساتذة جامعات، علماء، أطباء، مدرسون، صحافيون، أو غير ذلك. ولكن هؤلاء احتلوا مواقعهم بصورة طبيعية، وطبقاً لتقاليد الدولة، ولا يدينون لرئاسة مرسي. تعيينات الوزراء أو المحافظين، وتعيينات مستشاري هؤلاء ومعاونيهم، كانت جميعاً، كما مستشاري الرئيس ومعاونيه، تعيينات سياسية بحتة، كما كل التعيينات السياسية في الديمقراطيات الأخرى، ولا علاقة لها بجهاز الدولة وبيروقراطيتها.

هذه ليست سيرة رئيس سعى إلى التفرد، أو رغب بالتفرد. توجيه اتهامات له من هذا القبيل، اليوم، لهذا السبب أو ذاك، ينقل البحث في حقيقة ما شهدته مصر من انتكاسة في مسيرة انتقالها الديمقراطي إلى غير محله. ما تسبب في انتكاسة عملية التحول في مصر، كان قصر نظر وغباء قادة المعارضة، سيما جبهة الإنقاذ، من سياسيين ومثقفين ونشطين، الذي مهد الطريق لانقلاب الدولة على رئيسها المنتخب، وعلى مجمل المسار الديمقراطي.

عندما تصبح واشنطن الخصم والحكم

برهان غليون العربي الجديد 2016\6\16

بعد مرور أكثر من خمس سنوات على الثورة السورية والحرب الإقليمية والدولية التي اندلعت على هامشها، لم يعد هناك مهربٌ من أن تقوم المعارضة السورية بمراجعةٍ، أو بالأحرى بإعادة تقييم سياسات الدول الصديقة والعدوة. وهي مراجعةٌ لا بد منها، من أجل إعادة بلورة استراتيجية بديلة، تستجيب لما طرأ على سياسات الدول وخياراتها من تحولات. وتصبح المسألة أكثر أهميةً عندما يتعلق الأمر بتحولاتٍ تمس سياسة الولايات المتحدة الأميركية، وهي لا تزال الدولة الأكثر نفوذاً في المنطقة الشرق أوسطية. فجميع الدلائل تشير، منذ سنتين على الأقل، إلى أن واشنطن انتقلت من موقع الحليف والداعم للمعارضة السورية إلى موقف الطرف المتحفظ الذي لا يرى خياراً صائباً، لا في الحفاظ على النظام، ولا في دعم المعارضة. وبعد أن كانت تصر على رفض التدخل لقلب الحكم القائم في دمشق، أصبحت تجاهر بأنها لن تتدخل، حتى من أجل فرض حل سياسي أيضا.

وفي هذا السياق، عطلت جميع مشاريع تدريب (وتسليح) الفصائل السورية التي وعدت، منذ سنتين، بتشكيلها، وأظهرت حرصاً استثنائياً على العمل يداً بيد مع موسكو، بصرف النظر عن استمرار روسيا في الدفاع عن بقاء النظام السوري، وتقديم الدعم العسكري القوي له، كما صرفت النظر عن تدخلات المليشيات الإيرانية المتزايدة، ورفضت اتخاذ أي إجراءٍ يجبر الأسد على وقف القصف العشوائي للمدنيين، ومتابعة سياسات التهجير القسري، وتفجير أكبر أزمة إنسانية، شهدها القرن، مع استمرار عمليات القتل بالجملة، وتشريد الملايين، وتقويض مستقبل أجيال كاملة.

تتصرف واشنطن بوضوح، كما لو أن مصير سورية، ولا أقول مصير المعارضة والثورة، لا يعنيها كثيراً، وأن الأجندة الوحيدة التي تملكها اليوم في هذه البلاد هي أجندة الحرب على الإرهاب. لكن، من الواضح أيضاً، من مستوى مشاركتها الضعيفة في هذه الحرب، وتحالفها الوحيد مع قوات الحماية الكردية على الأرض، وتجنبها زج القوى العربية، أو مشاركتها فيها، أن هدفها من إعلان هذه الحرب ليس القضاء على الإرهاب، بمقدار ما هو التغطية على تخليها عن المشاركة في مواجهة تعقيدات المسألة السورية، ورفض الانخراط الجدّي في العمل على الحل الذي مازالت تعد به السوريين منذ سنوات، بعد أن عطلت رسمياً، بحرمانها المقاتلين من وسائل الحسم، أيَّ حل عسكري.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الترجمة العملية لهذا الموقف هي أن واشنطن، في ما عدا المشاركة في الحرب ضد داعش، والاستمرار في دعم قوات الحماية الكردية التي تطبق أجندتها في الحرب على الإرهاب، والعمل على تعزيز نفوذها الأمني والعسكري على الأرض السورية، لم تعد تتمسّك بأي التزاماتٍ أخرى، ولا تريد أن تضحّي من أجل الحفاظ على أي تحالفاتٍ سابقة، لا مع المعارضة السورية المعتدلة، كما كانت تسميها في مرحلةٍ سابقة، ولا مع الدول التي كانت تعتبرها حليفاً استراتيجياً لها، في الخليج وتركيا. منذ الآن، على كل طرفٍ أن يقلع شوكه بيده، الخليج تجاه إيران، وتركيا تجاه الأكراد، والفلسطينيون والعرب تجاه إسرائيل. أما ملف الصراع السوري السوري، ومن ورائه مصير الجيش الحر المرتبط به، فلم تعد معنيةً كثيراً به، وربما تنظر إليه على أنه من رواسب الصراعات الإقليمية والدولية في المنطقة، ولا يمكن البت فيه من دون التوصل إلى تفاهمٍ إقليمي لا يزال بعيد المنال.

مهما كان السبب وراء هذا الموقف، سواء أكان اعتقاد واشنطن بأنه لا توجد هناك إمكانية لحلٍّ سريع للصراع الذي أصبح متعدّد الأبعاد والرهانات، أم أن العمل على هذا الحل لا يخدم، في الظروف الراهنة، مصالحها القومية الأمنية والاستراتيجية، فالنتيجة واحدة. وهي أن واشنطن انتقلت من قائمة الدول التي تدعم المعارضة السورية العاملة على تغيير النظام السوري، في المدى المنظور، ووضع حدٍّ للمحرقة السورية، إلى قائمة الدول التي لا يعنيها مصير سورية والسوريين كثيراً اليوم، وتفضّل أن تنتظر تطورات الأحداث واتجاهاتها، قبل أن تتخذ الموقف النهائي من مسألة تقرير مصير سورية ونظامها، وأن تعيد رسم سياستها الإقليمية، وتحديد خياراتها في جميع القضايا المطروحة على بساط الحرب: قضية نظام الأسد والنظام البديل، بشكلٍ خاص، قضية الصراع الإقليمي الإيراني السعودي، قضية الصراع التركي الكردي، قضية الصراع العربي الإسرائيلي. وفي انتظار ذلك، ليس على السوريين سوى الانتظار تحت قصف البراميل المتفجرة وفجائع تجريب المعدات العسكرية الروسية الجديدة.

لا يعني هذا الموقف أن واشنطن انسحبت، أو أنها تسلم سورية لروسيا وايران، كما يعتقد بعضهم، ولا أنها تريد تجميد الأوضاع، كما هي لتكريس التقسيم، ولا التمديد في أجل القتال، وإنما تريد قصر نشاطها على الدفاع عن مصالحها القومية الواضحة والمباشرة، وتجنب القيام بأي مبادراتٍ خاصة، ما لم يتهدّد موقعها المتميز الذي يجعل منها، على الرغم من المظاهر، اللاعب الأول في إدارة الأزمة السورية متعدّدة الأبعاد، سواء من خلال تحكمها بإدارة غرفتي العمليات الشمالية والجنوبية التي تنظم تسليح قوات المعارضة المقاتلة وتمويلها، أو تفاهمها مع موسكو لتحييد الدول الأوروبية ودول الخليج، ومنع هؤلاء جميعاً من التشويش عليها على صعيد السياسة الدولية. ويدرك الأوروبيون والعرب أنه لا يمكن تغيير شيء في المعادلة القائمة، من دون موافقة واشنطن، وليس بإمكان أي منهم القيام بأي مبادرةٍ خارج ملف تخفيف المعاناة الإنسانية عن السوريين. كما يدرك الروس، أيضاً، أن تدخلهم في سورية لم يأت تحدّياً للولايات المتحدة، وإنما بالعكس انسجاماً مع الخيارات الأميركية، وفي إطارها، وهو يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعادلة التي عملت واشنطن على فرضها.

خيارات الرئيس الأميركي أوباما المعروفة في رفض التدخل في أي حربٍ أو مواجهةٍ خارج الولايات المتحدة، لعبت من دون شك دوراً رئيسياً في توجيه الأمور هذا الاتجاه. لكن، ساعد على تعزيزها والتمسك بها بشكل أكبر اكتشاف واشنطن، مع الوقت، عمق التناقضات التي تهز المنطقة وتقسم الأطراف المتنازعة السورية والإقليمية، وبالتالي، استحالة التوصل، في الظروف الراهنة، إلى تسوياتٍ سريعةٍ ومقبولة، لا في الصراع بين الأسد والمعارضة، ولا على جبهة الصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران، وبين تركيا والمنظمات الكردية، وبين الفلسطينيين وإسرائيل.

ليس مهماً إن كان الوصول إلى هذا الموقف الذي يدخل المنطقة في نفقٍ أسود، هو النتيجة الطبيعية لخياراتٍ استراتيجية واعيةٍ، أم أنه ثمرة التحولات التي شهدتها الحرب السورية الطويلة وتعقيداتها، أو بسبب إدراك واشنطن لإخفاق سياساتها، بعد تردّد قادتها في دعم المعارضة، ورهانها على "العقلانية" الإيرانية المفترضة، بعد التوقيع على الاتفاقية المتعلقة

بالملف النووي. المهم أن واشنطن تبدو غير مستعدة إطلاقاً لأن تبذل جهوداً من أجل إيجاد حل للنزاع الإيراني العربي، ولا للنزاع الشيعي السني المتفرع عنه، ولا التركي الكردي الذي انجرّ منه، ولا العربي الإسرائيلي، ولا الروسي الأوروبي الذي غذّته سياستها الأطلسية. وهي تسلم بالأمر الواقع، وتستسلم له، ولا ترى أي فائدةٍ في أي مبادرةٍ أميركية للتقريب بين وجهات نظر أطرافٍ تنكر بعضها بعضاً، وترفض الاعتراف بمصالحها المتباينة، بمقدار ما تراهن على قدرة الاستنزاف المتبادل في حربٍ مفتوحةٍ على دفع جميع القوى المتنازعة إلى اكتشاف حدود إمكاناتها بنفسها، والدخول برضاها في مفاوضاتٍ جديةٍ تفضي إلى تسوياتٍ مقبولةٍ ودائمة.

ومن الآن حتى يتحقق ذلك، تواجه المعارضة وحلفاؤها تحديات معضلة انخفاض الوزن، في مواجهة عواصف عاتية. وهذا يطرح عليها سؤالاً كبيراً يتعلق بماهية خياراتها والخيارات العربية والتركية البديلة أمام انسحاب واشنطن من التزاماتها حليفاً وداعماً رئيسياً. فكيف يمكن التحرّر من قبضة واشنطن التي تتحكم بمصير المعارضة المسلحة التي تشكل حصان الرهان الوحيد في مواجهة تغوّل القوى الإقليمية والدولية على البلاد وزعزعتها، وتحرم الجميع من منافستها على أخذ المبادرة السياسية، الإقليمية والدولية، التي تصر على الاحتفاظ بها كاملةً في يدها؟ ما الرد الممكن على المنع الرسمي للحسم العسكري والامتناع العملي للحل السياسي؟ وما الحل عندما تتخلى الولايات المتحدة عن حلفائها، وترفض، في الوقت نفسه، أن تقوم بمسؤولياتها الدولية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وفرض احترام القانون والحد الأدنى من العدالة، وهي القوة الأعظم في المنظومة الدولية؟ هذا هو التحدّي الأكبر والأخطر للثورة السورية وللمعارضة وحلفائها معاً.

البرلمان العربي: فوز (إسرائيل) بمنصب أممي "عار"

القاهرة – الأناضول 16\6\2016

وصف البرلمان العربي، اليوم الأربعاء 15-6-2016، فوز دبلوماسي إسرائيلي بمنصب أممي، بأنه "صفعة للقانون الدولي، وعار على الأمم المتحدة"، وفق بيان.

وقال رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان في بيان صحفي، إنه "من المستهجن وعار على الأمم المتحدة أن يكون ممثل الكيان الصهيوني على رأس لجنة تعنى بملف الإرهاب العالمي، وكيانه أقدم من يمارس الإرهاب ضد شعب أعزل، منذ أكثر من 60 عامًا في فلسطين المحتلة".

وفي وقت متأخر من مساء الإثنين الماضي، فاز المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة، داني دانون، برئاسة اللجنة القانونية بالجمعية العامة للأمم المتحدة، إثر حصوله على 109 صوتًا، مقابل 10 أصوات لممثل السويد، و4 أصوات لكل من ممثلة اليونان، وممثل إيطاليا.

وحسب ميثاق الأمم المتحدة، تتمثل مهمة اللجنة القانونية، في تشجيع انتشار القانون الدولي وتدوينه، وصياغة المعاهدات الجديدة، والتوصية بها لدى الدول الأعضاء للتوقيع عليها والانضمام إليها.

وعقب فوزه أعرب دانون، عن سعادته باعتباره "أول سفير لإسرائيل يتم انتخابه لهذا المنصب الرفيع داخل المنظمة الدولية"، مشيرًا أن " فوز" (إسرائيل) برئاسة اللجنة، جاء بعد "معركة" دبلوماسية طويلة خاضتها البعثة ضد اعتراض دول مجموعة عدم الانحياز ومؤتمر التعاون الإسلامي.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

تفاصيل اللقاء بين الملك عبدالله الثاني والرئيس عباس

أمد/ عمان : 16\6\2016

أجرى جلالة الملك عبدالله الثاني، اليوم الأربعاء، مباحثات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تناولت جهود إحياء عملية السلام، وتطورات الأوضاع في المنطقة.

وشدد جلالته، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، على دعم الأردن لجهود إحياء العملية السلمية، والعمل مع مختلف الأطراف المعنية لتذليل الصعوبات التي تعترض إطلاق مفاوضات السلام مجددا، استنادا إلى حل الدولتين.

وجدد الملك عبدالله خلال اللقاء، الذي جرى في قصر الحسينية، التأكيد على مواصلة الأردن دوره في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

وثمن الرئيس عباس الجهود الكبيرة والموصولة لجلالة الملك في دعم الشعب الفلسطيني وقضاياه وحقوقه العادلة، لافتا إلى مواقف الأردن التاريخية، قيادة وحكومة وشعبا، إلى جانب أشقائهم الفلسطينيين في مختلف الظروف.

وأعرب عن تقديره والشعب الفلسطيني لمساعي جلالة الملك، ومن منطلق الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس، في الحفاظ على هذه المقدسات والدفاع عنها.

وجرى، خلال اللقاء، التأكيد على أهمية التنسيق المستمر بين البلدين في مختلف المحافل الدولية، وبما يخدم القضية الفلسطينية، وجهود تحقيق السلام.

كما تم استعراض مجمل التطورات الراهنة في المنطقة وسبل التعامل معها.

وأقام الملك عبدالله الثاني مأدبة إفطار، في قصر الحسينية، تكريما للرئيس عباس والوفد المرافق، حضرها كبار المسؤولين في البلدين.

وحضر اللقاء رئيس الديوان الملكي الهاشمي، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، ومستشار جلالة الملك لشؤون الأمن القومي مدير المخابرات العامة، ومدير مكتب جلالة الملك، ومستشار جلالة الملك مقرر مجلس السياسات الوطني، والوفد المرافق للرئيس الفلسطيني أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د. صائب عريقات ومدير عام المخابرات الفلسطينية اللواء ماجد فرج ، وسفير دولة فلسطين في عمان عطاالله خيري .(بترا)

تم بحمد الله

****

******

***

*

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies